

Distr.: General
26 July 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة ونبذة عن أولويات البعثة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى أن أقدم في فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. ويتناول هذا التقرير أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات حدثت في الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٢ - وما زالت أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وفي إطار سعي البعثة لتحقيق أهدافها، واصلت التفاعل بشكل بنّاء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع طوائف كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تؤديان دورهما حسب ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو موجودة في كوسوفو بما يتماشى مع البيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كنب مع البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

٣ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باختيار الحكومة الائتلافية التي كان يقودها الحزب الديمقراطي لكوسوفو ورابطة كوسوفو الديمقراطية، وبالانتخابات التشريعية المبكرة التي تلت ذلك الاختيار. وقد سقطت الحكومة عقب تصويت أُجري في برلمان كوسوفو يوم ١٠ أيار/مايو بشأن اقتراح سحب الثقة من الحكومة قدّمه حزب المعارضة آنذاك، وهو حزب المبادرة من أجل كوسوفو. وأقرّ هذا الاقتراح بفضل ٧٨ صوتاً مؤيداً وحصل، في جملة أمور، على أصوات ٣٤ نائبا من أصل ٣٦ نائبا من الحزب الديمقراطي لكوسوفو الحاكم. ونتيجة لهذا التصويت، حُلّ البرلمان وتقرّر إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في ١١ حزيران/يونيه.

٤ - وفي إطار التحضير للانتخابات، نشرت اللجنة المركزية للانتخابات في كوسوفو، في ٣١ أيار/مايو، القائمة النهائية للناخبين التي ضمت ١ ٨٧٢ ٩٤١ ناخبا، من بينهم ٢٠٢ ١٥٥



ناخب لأول مرة. وأعلنت اللجنة أن مجموع عدد مراكز التصويت سيبلغ ٨٨٩ مركزا تشمل ٢٤٩٠ محطة اقتراع. وتلبيةً لدعوة من رئيس كوسوفو، هاشم تقي، في ٣٠ أيار/مايو، أعلن الاتحاد الأوروبي عن إيفاد بعثة لمراقبة الانتخابات إلى كوسوفو.

٥ - وفي ٣١ أيار/مايو، انطلقت الحملة الانتخابية التي استمرت لمدة ١٠ أيام. وفي المجموع، تسابق ٢٦ كيانا سياسيا، من بينها خمسة ائتلافات تكوّنت قبل الانتخابات و ١٩ حزبا سياسيا ومبادراتان للمواطنين، للفوز بمقاعد برلمان كوسوفو التي يبلغ عددها ١٢٠ مقعدا. وبعد مفاوضات مكثفة، شكّل الحزب الديمقراطي لكوسوفو ائتلافا قبل الانتخابات مع حزب التحالف من أجل مستقبل كوسوفو والمبادرة من أجل كوسوفو ومع ١٠ أحزاب صغيرة أخرى لألبان كوسوفو، كان عبارة عن تجمع ضم في كيانٍ انتخابي واحد كل "فدامي" الأحزاب الكبرى في جيش تحرير كوسوفو. واختار الائتلاف راموش هاراديناي، زعيم حزب التحالف من أجل مستقبل كوسوفو، ليكون مرشّحه لمنصب رئيس الوزراء. وشكلت رابطة كوسوفو الديمقراطية ائتلافا قبل الانتخابات مع تحالف كوسوفو الجديد وحزب البديل الذي أنشئ حديثا، وتم اختيار عبدالله هوتي من رابطة كوسوفو الديمقراطية ليكون مرشّح الائتلاف لمنصب رئيس الوزراء. أما حركة تقرير المصير ("Vetëvendosje")، فقد كانت الحزب البارز الوحيد من أحزاب ألبان كوسوفو الذي اختار عدم الانضمام إلى ائتلاف قبل الانتخابات. واختارت الحركة زعيم الحزب السابق، ألين كورتي، ليكون مرشحها لمنصب رئيس الوزراء.

٦ - وفي الفترة السابقة للانتخابات، شهد المشهد السياسي لصرب كوسوفو تغييرا كبيرا، إذ تحولت الكتلة السياسية المتمثلة في المبادرة المدنية للقائمة الصربية (Gradjanska Inicijativa Srpska Lista) إلى حزب سياسي لقي الدعم العلني من ممثلي حكومة صربيا. وإضافة إلى ذلك، قرر عدد من السياسيين الصرب الذين كانوا يدعمون المبادرة المدنية للقائمة الصربية في السابق تقديم قوائمهم للمشاركة في الانتخابات، مما ساهم في جعل فترة الحملة متوترة نسبيا، وزُعم وقوع حالات تخويف وحوادث أمنية بدوافع سياسية. وفي ٥ حزيران/يونيه، انتقد رئيس مراقبي بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات بيئة الحملة، ودعا الشرطة والمدّعين العامين إلى التحقيق في تلك الحوادث بسرعة وبصرامة. وفي النتائج الأولية التي توصلت إليها بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، أشارت البعثة تحديدا، في ١٣ حزيران/يونيه، إلى أن بيئة الانتخابات في البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو كانت "مشوبة بالتهريب وحالات عنف من داخل طائفة صرب كوسوفو ضد المرشحين والناخبين".

٧ - ولكن خلص مراقبو الانتخابات المحليون والدوليون إلى أن الانتخابات التشريعية التي أجريت في ١١ حزيران/يونيه قد درت دون وقوع حوادث أو مخالفات أخرى غير تلك الحوادث الموضوعية آتفة الذكر المتمثلة في تخويف الناخبين والمشاكل التي ظلت دون حل لمدة طويلة المتعلقة بقوائم الناخبين وبمشاركة الناخبين خارج كوسوفو مشاركة تامة. وعند عرض النتائج الأولية لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، وصف رئيس مراقبي البعثة الانتخابات المعقودة في ١١ حزيران/يونيه في كوسوفو بأنها كانت "تنافسية فعلا وسلمية في معظم الأنحاء". ورحب رئيس كوسوفو بالنتائج الأولية للبعثة التي رأى أنها "أكدت أن الانتخابات كانت حرة وديمقراطية ومتوائمة مع المعايير الدولية".

٨ - وأعلنت اللجنة المركزية للانتخابات عن نتائج الانتخابات المصادق عليها في ٨ تموز/يوليه. وقد حصل الائتلاف الذي يضم الحزب الديمقراطي لكوسوفو وحزب التحالف من أجل مستقبل كوسوفو وحزب المبادرة من أجل كوسوفو على ٣٣,٧ في المائة من الأصوات، وهكذا ضمن ٣٩ مقعدا

في برلمان كوسوفو. وحصلت حركة تقرير المصير على ٢٧,٤٩ في المائة من الأصوات وعلى ٣٢ مقعداً، بينما حصل الائتلاف الذي يضم رابطة كوسوفو الديمقراطية وتحالف كوسوفو الجديد وحزب البديل على ٢٥,٥٣ في المائة من الأصوات وعلى ٢٩ مقعداً. أما المبادرة المدنية للقائمة الصربية فقد حصلت على ٩ مقاعد من أصل ١٠ مقاعد مضمونة لممثلي طائفة صرب كوسوفو، وفاز الحزب الليبرالي المستقل بالمقعد العاشر. وشغل الممثلون السياسيون لطوائف كوسوفو من الأشكالييا والبوشناق والغوراني والروما والأتراك بصفة جماعية المقاعد العشرة المضمونة للطوائف الأخرى من غير الأغلبية. ولم يحصل أي حزب أو ائتلاف من الائتلافات التي تشكلت قبل الانتخابات على أغلبية لتشكيل حكومة، وبحلول نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم ينشأ أي تحالف بعد الانتخابات كفيل بتشكيل الحكومة. ويجب أن يعقد البرلمان اجتماعه التأسيسي في موعد أقصاه ٧ آب/أغسطس.

٩ - ومن جهة أخرى، عقب إجراء اجتماع تشاوري مع ممثلي الأحزاب السياسية واللجنة المركزية للانتخابات، أعلن رئيس كوسوفو تقي في ٢٢ حزيران/يونيه أنه من المقرر إجراء انتخابات محلية في كوسوفو في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

١٠ - وشهدت الفترة المستعرضة توتراً شديداً. ففي ٥ أيار/مايو، قُتل شاب من ألبان كوسوفو بالرصاص في حانة تقع بالقرب من الجسر الرئيسي في جنوب ميتروفيتشا. وردا على هذا الحادث، في ٧ أيار/مايو تظاهر حوالي ٤٠٠٠ شخص في جنوب ميتروفيتشا لإدانة العنف والمطالبة بإنصاف الضحية. وفي ٥ أيار/مايو أيضاً، تظاهر حوالي ١٠٠ ناشط من حركة تقرير المصير أمام وزارة العدل في بريشتينا، مطالبين بمحاسبة المسؤولين عن وفاة أستريت ديهاري، وهو عضو في حزبهم توفي في السجن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأصبحت المظاهرة عنيفة عندما ألقى المتظاهرون الحجارة على أفراد شرطة كوسوفو مما تسبب في إصابة اثنين منهم بجروح وفي تخريب عدد يصل إلى ٦٠ مركبة تابعة لوزارة العدل وشرطة كوسوفو. وفي حادث منفصل وقع في ١٣ أيار/مايو في بريشتينا، أصيبت أربانا زارا، وهي صحفية بارزة من كوسوفو، بجروح بالغة إثر تعرضها لاعتداء بدني على أيدي أشخاص مجهولي الهوية. وقد تلقت السيدة زارا، في وقت سابق، تهديدات وتعرضت لهجمات بسبب المقالات التي كتبتها عن الفساد السياسي وخطر التطرف الديني. وقد أدان الزعماء المحليون وممثلو المجتمع الدولي هذا الاعتداء ودعوا سلطات إنفاذ القانون إلى تقديم الجناة إلى العدالة.

١١ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة الانتخابية لجمهورية صربيا عن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التي عُقدت في ذلك البلد في ٢ نيسان/أبريل، مؤكدةً فوز رئيس الوزراء السابق ألكسندر فوتشيتش بنسبة ٥٥,٠٨ في المائة من الأصوات. وفي ٣١ أيار/مايو، أدى السيد فوتشيتش اليمين بوصفه رئيس صربيا الجديد، أثناء دورة استثنائية للبرلمان الصربي. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، وافق البرلمان على تشكيل الحكومة الجديدة في صربيا. وأصبحت آنا برنايتش رئيسة الوزراء الجديدة وقد كانت في السابق تشغل منصب وزيرة الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي. ولم يحدث أي تغيير في قيادة مكتب شؤون كوسوفو وميتوهيا التابع للحكومة الصربية.

ثالثاً - شمال كوسوفو

١٢ - شهدت الانتخابات التي دارت في ١١ حزيران/يونيه أعلى إقبال للنخبين في البلديات الشمالية منذ عام ١٩٩٩. ويوم الانتخابات، قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بناء على طلب

اللجنة المركزية للانتخابات، بتقديم مساعدات تقنية في جميع مراكز الاقتراع الموجودة في شمال كوسوفو والتي بلغ عددها ٤٤ مركزا. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن الانتخابات حظيت بدعم علني من قبل حكومة صربيا، وفي ٢١ أيار/مايو، قام السيد فوتشيتش، رئيس صربيا المنتخب حديثا، بتشجيع صرب كوسوفو شخصيا على التصويت لصالح المبادرة المدنية للقائمة الصربية.

١٣ - وقد أدت عدة حوادث وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى تغذية التصورات المتعلقة بضعف سيادة القانون والإفلات من العقاب وتأثير العناصر الإجرامية في شمال كوسوفو. وتم الإبلاغ في ١٧ أيار/مايو عن محاولة السطو المسلح على مركبة مدرعة تحمل مبالغ مالية بالقرب من البوابة ١ لعبور خط الحدود الإدارية؛ وتم إطلاق النار أثناء ذلك الحادث. وشملت حوادث أخرى هجوما وقع يوم ٢٩ أيار/مايو بسلاح ناري على مبنى يوجد فيه مقر حزب صرب كوسوفو في ليبوسافيتش/ليبوسافيك؛ وحدث شجار في ٤ حزيران/يونيه في ليبوسافيتش/ليبوسافيك بين رئيس حزب صرب كوسوفو وأنصار المبادرة المدنية للقائمة الصربية قامت شرطة كوسوفو خلاله بضبط سلاح. ولاحقا في ٥ حزيران/يونيه، تعرّض سائق رئيس بلدية ليبوسافيتش/ليبوسافيك لاعتداء بدني أثناء احتجاج نظّمه أنصار المبادرة المدنية للقائمة الصربية أمام مركز للرعاية الاجتماعية في ليبوسافيتش/ليبوسافيك. وقيل إن الحادثة وقعت على مقربة من ضباط شرطة كوسوفو الذين أكدوا لاحقا أنهم لم يروا الاعتداء. وفي حادث منفصل وقع في ٢٦ حزيران/يونيه، قام أربعة أشخاص مجهولو الهوية بالاعتداء على ثلاثة أشخاص من ألبان كوسوفو في منطقة للمشاة في شمال ميتروفيتشا؛ ونُقل الضحايا إلى المستشفى الكائن في جنوب ميتروفيتشا. وحتى الآن، لم تتم مقاضاة أي شخص في إطار هذه القضايا.

١٤ - ولم يُفتح الجسر الرئيسي بين شمال وجنوب ميتروفيتشا لمرور المركبات. فبعد وقوع مجموعة من الحوادث الأمنية العامة في شمال ميتروفيتشا في منتصف شهر نيسان/أبريل، من بينها سلسلة من الحوادث الطائفية، قام رئيس بلدية شمال ميتروفيتشا بوقف أعمال البناء على الجانب الشمالي من الجسر وحوله، بما في ذلك الدوّار الذي يشكل السمة الرئيسية لخطط بناء تلك الناحية من الجسر. وطلب رئيس البلدية كذلك من قوة كوسوفو تعزيز وجودها في ميتروفيتشا، ومن شرطة كوسوفو تشديد المراقبة الأمنية، في المناطق المختلطة الأعراق. وتم استئناف بناء الجسر في ١٠ تموز/يوليه.

رابعا - العلاقات بين بريشتينا وبلغراد

١٥ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدما محدودا في حوار بلغراد وبريشتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وفي ٣ تموز/يوليه، استضافت فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، اجتماعا غير رسمي بين السيد فوتشيتش والسيد تقي عُقد في بروكسل. وحسب ما ورد في بيان صحفي صادر عن الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، اتفق الرئيس فوتشيتش والرئيس تقي على "العمل على بدء مرحلة جديدة من الحوار"، و "أكدوا على أهمية تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار دون تأخير".

١٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يُحرز أي تقدم صوب تنفيذ الاتفاق المتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو القائم أو صوب الإدماج القضائي. إلا أنه في ١ أيار/مايو، عملا بالاتفاق المتعلق بالاتصالات، توقفت شركتان صربيتان للاتصال عبر الهاتف، هما شركتا

”في أي بي“ (VIP) وتيلينور (Telenor) عن تقديم خدماتهما في كوسوفو. فقد أُذن لفرع شركة تليكوم صربيا في كوسوفو المنشأ حديثاً بتشغيل خطوط اتصال عبر الهاتف الجوال والثابت في كوسوفو.

١٧ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، رفضت السلطات القضائية الفرنسية الطلب الذي قدمته صربيا لتسليم راموش هاراديناي، استجابةً لمذكرة توقيف صادرة بسبب مزاعم بارتكابه جرائم حرب بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩. وقدمت حكومة صربيا مذكرة احتجاج رسمي إلى سفير فرنسا لدى صربيا. وفي خطاب علني ألقاه السيد هاراديناي عند عودته إلى كوسوفو، وصف طلب صربيا تسليمه إليها بأنه ”دعوة للحرب“، وهدّد في إشارة إلى ”عدونا، صربيا“ بأننا ”سنفعل بهم أسوأ بكثير مما فعلناه آنذاك“.

١٨ - وفي ٢ أيار/مايو، بدأت شرطة كوسوفو تنفيذ توجيه صادر عن كوسوفو، أصبحت بموجب جوازات السفر الصربية الصادرة عن مديرية التنسيق التابعة لوزارة داخلية صربيا، وهي الجهة المسؤولة عن إصدار الجوازات للصرّب المقيمين في كوسوفو، غير صالحة للسفر من كوسوفو وإليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مُنعت المسافرين الذين يستخدمون تلك الجوازات من الدخول إلى كوسوفو أو من مغادرتها. وذكرت وزيرة الحوار في كوسوفو في ٢ أيار/مايو أن مديرية التنسيق كيان غير قانوني ولهذا لا يُعترف بجوازات السفر التي تصدرها. وفي المقابل، أكدت السلطات الصربية أن مديرية التنسيق، باعتبارها مؤسسة مركزية موجودة في بلغراد، لا يمكن أن تُعتبر مؤسسة صربية ”موازية“ تعمل في كوسوفو. وفي وقت كتابة هذا التقرير ظلت القيود المفروضة على السفر سارية المفعول. وعملياً، لا يزال صرب كوسوفو الذين يسعون للحصول على وثائق هوية شخصية في كوسوفو يواجهون صعوبات إدارية ناتجة عن القيود الصارمة المفروضة على قبول المستندات المطلوبة، ولا سيما الوثائق المدنية الصادرة عن المؤسسات الصربية.

١٩ - وأثناء مقابلة أجرتها صحيفة ”بولوتيكو يورب“ (Politico Europe) في بروكسل يوم ١٨ نيسان/أبريل مع رئيس وزراء ألبانيا، إدي رامّا، أثار احتمال إنشاء تحاديات إقليمية إذا لم تتحقق تطلعات بلدان البلقان المتمثلة في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. واغتنم سياسيون آخرون من المنطقة هذه الفرصة لإضفاء صبغة قومية على هذا الموقف. وفي مقابلة أجرتها إذاعة أوروبا الحرة (Radio Free Europe) يوم ١٩ نيسان/أبريل مع رئيس كوسوفو، أشار إلى أن جميع الألبان في المنطقة سيَتحدون في كيان واحد إذا لم تتحقق تطلعات كوسوفو للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وبعد ذلك، أكد رئيس المجلس الوطني لألبان صربيا لوكالة أنباء ”بريشفا دجون“ الناطقة بالألبانية في ٢٠ نيسان/أبريل أنه ينبغي لألبانيا وكوسوفو أن ”توضّحا لصربيا أن هذا الجزء من ألبانيا يجب ألا يُمسَّ“، مشيراً إلى البلديات المختلطة الأعراق في جنوب صربيا. وفي ٥ أيار/مايو، قدّمت حكومة صربيا ورقة غير رسمية إلى ممثلي السلك الدبلوماسي احتجاجاً على مساعي ”إضفاء الشرعية على مشروع ألبانيا الكبرى“.

خامسا - العودة والمصالحة والعلاقات بين الطوائف والتراث الثقافي

٢٠ - خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالات عودة طوعية قام بها ٢١٨ فرداً إلى كوسوفو من أفراد الطوائف التي لا تشكل أغلبية، من بينهم ١٠٢ من الصرب و ١٠٤ من أفراد طوائف الروما والأشكاليا والمصريين. وحسب تقديرات المفوضية، في نهاية حزيران/يونيه، بلغ عدد العائدين طوعاً من أفراد الطوائف التي لا تشكل أغلبية منذ عام ٢٠٠٠

ما مجموعه ٢٧ ٥٠٤ أشخاص. وبلغ مجموع المشردين داخليا الذين يعيشون في كوسوفو ٤٣٩ ١٦ شخصا، مما يعكس انخفاضا بواقع ٢٤ شخصا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢١ - وواصلت البعثة عملها مع السلطات البلدية ومع ممثلي المجتمعات المحلية لدعم جهودهم الرامية إلى حماية حقوق مختلف الطوائف وتشجيع المصالحة بينها وبناء الثقة والعودة. وأجرى ممثلي الخاص محادثات مع قادة البلديات وزعماء الطوائف في ٢٣ بلدية من أصل ٣٨ بلدية في كوسوفو. وفي إطار استراتيجية أوسع نطاقا لبناء الثقة بين الطوائف، يسترر البعثة أيضا مجموعة من الأنشطة مع لجان الطوائف البلدية ومع المكاتب البلدية للطوائف والعائدين، بغية تحديد التحديات الماثلة والتدابير التصحيحية الممكنة وتعزيز التواصل بين المؤسسات البلدية والمؤسسات المركزية.

٢٢ - وفي إطار جهد جدير بالذكر لتعزيز المصالحة في كوسوفو، شارك يوم ١٩ أيار/مايو أكثر من ٢٥٠ شابا من طوائف الألبان والأشكاليا والبوشناق والروما والصرب في كوسوفو في "مسيرة متعددة الطوائف" في بلدية أوبيليك/أوبيليتس بهدف محاربة الأفكار المسبقة وتشجيع الحوار.

٢٣ - وواصلت البعثة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وفي يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه، نظمت البعثة أول جمعية لشباب كوسوفو تحت عنوان "النهوض بالشباب والسلام والأمن في كوسوفو معا". وهذا الحدث، الذي حضره أكثر من ١٤٠ من القادة الشباب (٦٠ في المائة نساء و ٤٠ في المائة رجال) من جميع الطوائف، إلى جانب ممثلين عن وزارة الشباب والثقافة والرياضة في كوسوفو، وعن الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو، قد مهّد الطريق أمام زيادة مشاركة الشباب في دعم التعاون بين الطوائف. وناقش المشاركون الشواغل، وتبادلوا الأفكار، ووضّحوا توصيات موجّهة للسلطات المحلية وللأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية.

٢٤ - وواصلت السلطات في كوسوفو تنفيذ استراتيجية كوسوفو لمنع التطرف المقترب بالعنف والنزعة الأصولية المفضيّن إلى الإرهاب للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وقامت بعض البلديات، بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية، بالتواصل بصورة بناءة مع الشباب في إطار جهودها لتفادي وقوع الشباب في شرك الأصولية. وفي ١٨ أيار/مايو، تطرق مؤتمر اشتركت في تنظيمه منظمة غير حكومية محلية ومجلس العمل الشبابي المحلي في بييجي/بييتش عن موضوع "العمل معا على مكافحة التطرف المقترب بالعنف"، إلى أهمية التسامح والتعايش السلمي وتعزيز المشاركة السياسية للشباب والنساء من أجل تفادي التطرف المقترب بالعنف ومكافحته. وفي مبادرة أخرى نُفذت في شهر أيار/مايو أيضا، أطلقت المديرية الإقليمية لشرطة كوسوفو في فيريزاي/أوروسيفاتش سلسلة من حملات التوعية بشأن تبعات التطرف والتشدد الديني على تلاميذ المدارس الثانوية.

٢٥ - ووقعت حوادث تدنيس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تشمل تدنيس اثنين من شواهد القبور في مقبرة للصرب الأرثوذكس في قرية فربوفاتش ببلدية كلوكوت في ٩ أيار/مايو، وإلحاق أضرار بالكنيسة الأرثوذكسية الصربية في قرية زالك/زاتش ببلدية إستوغ/إستوك في ١٠ أيار/مايو.

٢٦ - ولا تزال السلطات المحلية في ديتشان/ديتشان تعارض تنفيذ حكم المحكمة الدستورية في كوسوفو الصادر في عام ٢٠١٦ لصالح دير فيسوكي ديتشان في قضية تتعلق بملكية أراض متنازع عليها. وقد أصدرت الممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي إدانة علنية لعدم تنفيذ حكم المحكمة الدستورية

ودعت سلطات كوسوفو "إلى أن تبرهن على احترامها لسيادة القانون". ومع ذلك رفضت السلطات البلدية في ديتشان/ديتشانى السماح بتسجيل الملكية في السجل العقاري البلدي.

٢٧ - وأعربت منظمات المجتمع المدني عن قلقها من مخالفة القانون المتعلق بمنطقة الحماية الخاصة لمركز بريزيرن التاريخي، زاعمة أن ذلك يعكس قصورا في إنفاذ القانون وإهمالا من جانب المؤسسات المحلية والمركزية. وقيل إنه من أصل المساكن المسجلة البالغ عددها ٣٨٢ مسكنا في عام ٢٠٠٦ ظل ١٥٥ مسكنا فقط على حاله. وإضافة إلى ذلك، قيل إنه قد تم تحويل مواقع من التراث الثقافي المحمية إلى فنادق ومواقف سيارات غير قانونية.

سادسا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٢٨ - في ٢٦ أيار/مايو، أصدر المتحدث باسمي بيانا أعاد فيه تأكيد تقدير الأمم المتحدة للعمل القيم الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بحقوق الإنسان، الذي نظر في المزاعم المتعلقة بارتكاب البعثة انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن بين القضايا التي استعرضها الفريق الشكوى المقدمة من ١٣٨ فردا من طوائف الروما والأشكالييا والمصريين الذين ذكروا فيها أنهم تعرضوا للتسمم بالرصاص ولآثار صحية خطيرة أخرى بسبب نقلهم إلى مخيمات للمشردين داخليا في شمال كوسوفو. وأذكر في هذا الصدد أنني أعربت، في بياني المؤرخ ٢٦ أيار/مايو، عن بالغ أسف المنظمة لما عاناه جميع الأفراد الذين يعيشون في المخيمات، وأعلننا قرارا أن أنشئ، كتدبير استثنائي، صندوقا استثنائيا لتنفيذ مشاريع لمساعدة الطوائف، ولا سيما في شمال وجنوب ميتروفيتشا وليبوسافيتش/ليبوسافيك، مما سيعود بالفائدة على طوائف الروما والأشكالييا والمصريين. وستركز مشاريع المساعدة هذه على تلبية احتياجات الفئات المستضعفة الأكثر إلحاحا، مع التركيز على الخدمات الصحية والتنمية الاقتصادية والهياكل الأساسية.

٢٩ - ولا يزال تقديم الدعم للبحث عن الأشخاص المفقودين من الأولويات الرئيسية لعمل البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت البعثة على إنشاء مركز معلومات عن المفقودين في بريشتينا، وهي مبادرة تضم رابطات ألبانية وصربية لأسر المفقودين، في محاولة للعثور على أولئك الذين لا يزالون في عداد المفقودين ولدعوة السياسيين والمؤسسات والمجتمع الدولي إلى تحسين أدائهم في هذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، في ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه، اشتركت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في تنظيم اجتماع مائدة مستديرة بشأن المفقودين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وقد افتتح اجتماع المائدة المستديرة بملاحظات أدلى بها المفوض السامي لحقوق الإنسان وممثلي الخاص، وضمّ أعضاء وفدَي بلغراد وبريشتينا إلى الفريق العامل المعني بالمفقودين، وممثلين عن رابطات أسر المفقودين وعن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأعضاء في الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وعضو الأمم المتحدة في اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، من أجل الدعوة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتحديد مصير الأشخاص الذين لا يزالون في عداد المفقودين إثر النزاع في كوسوفو والذين يبلغ عددهم ٦٥٨ شخصا. وناقش أعضاء اجتماع المائدة المستديرة قضايا محددة، وبيّن المشاركون التحديات الرئيسية التي ينبغي معالجتها من أجل إعادة تنشيط الفريق العامل المعني بالمفقودين وتوثيق التعاون وتحسين النتائج.

٣٠ - وفي إطار تواصل البعثة مع السلطات البلدية، بما في ذلك مع الآليات البلدية المسؤولة عن حماية الطوائف التي لا تشكل أغلبية والفئات المستضعفة، تم لفت انتباه البعثة إلى عدم الامتثال المنهجي للقانون

المتعلق باستعمال اللغات. إذ أن عدة مؤسسات في كوسوفو - على الصعيدين المركزي والمحلي - تقدم خدمات بلغة واحدة فقط، إما الألبانية أو الصربية. ويكمن التحدي الرئيسي في نقص المترجمين المؤهلين، مما يؤدي إلى إصدار الوثائق الرسمية دون الترجمات المطلوبة قانوناً. ولا يثير ذلك صعوبات عملية فحسب، بل إنه يقوض الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الطوائف، وبين الأفراد والمؤسسات.

٣١ - وفي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه، قامت البعثة، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بتنظيم حدث لتبادل المعارف في بريشتينا يهدف إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب ومنع التطرف المقترب بالعنف. وقد ساهم الحدث في تعزيز المعارف والقدرات التشغيلية المتاحة للشركاء من المجتمع المدني، ومؤسسات كوسوفو، والمنظمات الدولية، من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

٣٢ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، أصدر مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو لوائح اتهام ضد تسعة أفراد بارتكاب جرائم ذات صلة بالإرهاب بسبب التخطيط لتنفيذ هجمات بمناسبة مباراة كرة قدم دولية دارت بين إسرائيل وألبانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ومن ناحية أخرى، ذكرت بلاغات أن قائد ألبان كوسوفو الذين يقاتلون إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قُتل يوم ٨ حزيران/يونيه أثناء المشاركة في عمليات قتال في الجمهورية العربية السورية.

٣٣ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، أُلقي القبض على أربعة أشخاص من كوسوفو في كليني/كلينا ووُجِّهت إليهما تهمة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وأُلقي القبض أيضاً على موظف في مكتب كوسوفو في نيويورك ووُجِّهت إليه تهمة الاتجار بالأسلحة والمخدرات وغسل الأموال في سياق متصل بتوقيف المتهمين في كليني/كلينا.

٣٤ - وفي إطار التحقيقات الجنائية الجارية التي يقوم بها مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو، سمحت عملية مشتركة بين شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في ٥ تموز/يوليه بالقبض على شخصين يُشتبه في تورطهما في قتل أحد ضباط بعثة الأمم المتحدة وأحد أفراد شرطة كوسوفو في عام ٢٠٠٤، وفي محاولة قتل ضابطين آخرين من ضباط إنفاذ القانون. وتم ترحيل متهم آخر من ألمانيا.

٣٥ - وفي ٣ تموز/يوليه، برأت محكمة كوسوفو العليا سامي لوشتاكو، العضو البارز السابق فيما يعرف باسم "مجموعة درينيتشا" التابعة لجيش تحرير كوسوفو، والعضو البارز أيضاً في الحزب الديمقراطي لكوسوفو، ورئيس بلدية سكندراي/سريتسا، من تهمة ارتكاب جرائم حرب. وتُجدر الإشارة إلى أن حكم المحكمة العليا نهائي ولا يمكن الطعن فيه.

٣٦ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أكدت المحكمة الدستورية في كوسوفو أن القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المنقحة للدوائر المتخصصة بكوسوفو، الموجودة في لاهاي، لا تتعارض مع دستور كوسوفو. ونتيجة لهذا الحكم، أصبحت الدوائر المتخصصة في ٥ تموز/يوليه قادرة على أداء مهامها ويمكنها تلقي أي ملف أو لوائح اتهام من مكتب المدعي العام المتخصص.

٣٧ - وقد أدرجت اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الطلب الذي سبق أن قدمته كوسوفو لعضوية المنظمة في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثمانين للجمعية العامة لمنظمة

الإنترنت المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وستقرر الجمعية ما إذا كانت ستوافق على بند جدول الأعمال المؤقت أم لا، وستصوّت على الطلب.

سابعاً - الشراكات والتعاون

٣٨ - واصلت البعثة تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والإنترنت. وقد امتثلت مؤسسات كوسوفو بشكل تام للإجراءات المتفق عليها للاتصال مع الإنترنت عن طريق البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة ٢٨ طلباً لإصدار نشرات أشخاص مطلوبين دولياً وأصدرت ١٣ نشرة حمراء. وواصلت البعثة أيضاً توفير خدمات التصديق على الوثائق. وتم تجهيز ما مجموعه ٣٩٨ وثيقة، من بينها ٢٤٣ وثيقة متعلقة بالمعاشات التقاعدية لجمهورية صربيا و ١٥٥ وثيقة متعلقة بالحالة المدنية، من قبيل وثائق المدارس الثانوية والشهادات الجامعية وشهادات الزواج والولادة والوفاة.

٣٩ - وظل ممثلي الخاص ينسق عن كثب مع الشركاء الدوليين في كوسوفو، بما في ذلك مع قائد قوة كوسوفو، والممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي، ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، ورئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ورئيسة مكتب مجلس أوروبا في كوسوفو.

٤٠ - وفي أيار/مايو، قامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالاشتراك مع مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو، بتنظيم اجتماع للخبراء بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وقدمت إرشادات تعتمد على قضايا محددة إلى المدعين والمحققين المحليين المعنيين بجرائم الحرب. وساعدت اليونيسيف مكتب أمين المظالم على إنشاء منبر على الإنترنت باسم "أعرف حقوقك"، وهو عبارة عن أداة تتيح للمدارس وأفراد الطوائف والشباب والأسر الإبلاغ عن حالات انتهاك حقوق الإنسان. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة طبعة خاصة من تقرير "نبض الجمهور" الذي يُعنى باستقصاء تصورات الرأي العام، تركز على تفشي ظاهرة التطرف المقترن بالعنف في كوسوفو. وتسلط الدراسة الضوء على ضعف النظام التعليمي وأزمة الهوية والشعور العام بالعزلة باعتبارها دوافع للتطرف العنيف في كوسوفو.

ثامناً - الملاحظات

٤١ - أود أن أشيد بالجهود التي بذلها كل من مؤسسات كوسوفو والمراقبين المحليين والدوليين، ومقدمي الخدمات الأمنية، والناخبين على إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في كوسوفو بنجاح. وأدعو أولئك الذين سيشكلون حكومة كوسوفو الجديدة إلى الحكم بمسؤولية، وأدعو المعارضة المستقبلية إلى العمل بصورة بناءة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة. ومن المهم للغاية أن تتوصل الإدارة الجديدة إلى اتفاق يتيح تنفيذ الأولويات السياسية التي لا تزال معلقة والعمل معا بمسؤولية لمواجهة التحديات الكبيرة في المستقبل وللاستفادة من العديد من الفرص المتاحة في كوسوفو.

٤٢ - ويواجه الحوار بين بريشتينا وبلغراد تحديات بالغة. وأنا أشجع على الالتزام بمبدأ حل الخلافات بالوسائل السلمية حصراً. وأحث كلا الطرفين على استئناف الحوار، وعلى إعطاء زخم جديد لهذه العملية. وأود أن أشير مع التقدير إلى الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي لتظل بلغراد وبريشتينا على اتصال خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي شهدت انقطاعاً في أعمال الإدارتين في كل من صربيا وكوسوفو.

٤٣ - وقد شهدت بداية الفترة المشمولة بالتقرير حوادث أُلقيت أثناءها خطابات عدوانية ومهابة للمشاعر. وأدعو الزعماء السياسيين في كوسوفو وفي المنطقة إلى الامتناع عن إصدار بيانات والقيام بأعمال من شأنها أن تغذي النزعات القومية العرقية وتزرع الشقاق. وأشجع الحكومتين الجديديتين في بلغراد وبريشتينا على التحفيز على التواصل بصورة بناءة من أجل معالجة المشاكل المتبقية في جو إيجابي.

٤٤ - وأود الإشارة إلى أن سيادة القانون وتطبيقه بنزاهة هي حجر الزاوية لأي مجتمع ديمقراطي. ولهذا أشجع على بذل المزيد من الجهود لترسيخ سيادة القانون في كوسوفو، ولا سيما فيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات الأساسية، وحماية الفئات المستضعفة والتراث الثقافي. وتمثل الجاهزية التشغيلية للدوائر المتخصصة بكوسوفو تطوراً إيجابياً نحو إقامة العدل وتحقيق المصالحة. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون جميع الأطراف بشكل تام مع المؤسسة، وألا تواجه عقبات تعرقل أداءها لمهامها بفعالية.

٤٥ - وأرحب بالحدث المشترك الذي نظّمته البعثة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، للتوعية بمسألة الأشخاص المفقودين والمساعدة على معالجتها. وأدعو القادة السياسيين والمؤسسات والمجتمع الدولي إلى البرهنة على التزامهم بمتابعة هذه المسألة ذات الأولوية، وإلى إحلال السكينة بقلوب الذين يعانون من هذه المشكلة.

٤٦ - وأعرب عن تقديري للبعثة على تواصلها مع الإدارات المحلية ومع الطوائف، ولا سيما ممثلي الخاص على تعاونهم البنّاء مع الإدارات البلدية، بما في ذلك فيما يتعلق بحماية ورفاه الطوائف من غير الأغلبية والفئات المستضعفة. وأشار مع التقدير إلى أول جمعية لشباب كوسوفو، التي ضمت شبانا من جميع الطوائف في كوسوفو لكي يرسموا معاً مستقبلاً أكثر إشراقاً ويبرهنوا على أن الرغبة في المصالحة موجودة فعلاً داخل مجتمع كوسوفو. وتندرج المبادرات التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير في إطار استراتيجية البعثة الرامية لتعزيز المصالحة بين مختلف طوائف المجتمع، التي أؤيدها تماماً لأنها عنصر أساسي لتنفيذ ولاية البعثة المتمثلة في تعزيز السلام والاستقرار.

٤٧ - وأدعو الدول الأعضاء إلى دعم الصندوق الاستئماني المنشأ عملاً بتوصيات الفريق الاستشاري المعني بحقوق الإنسان. إذ أن دعمها السخي سيكون في غاية الأهمية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للطوائف المتضررة.

٤٨ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص على تواصله مع القيادتين في بريشتينا وبلغراد، ومع القادة المحليين والطوائف، وممثلي المجتمع المدني وشركاء المجتمع الدولي. وأود أن أشير إلى أن إمكانات البعثة في خدمة جميع الأطراف التي تسعى إلى تقديم إسهام إيجابي في السلام والأمن في كوسوفو.

٤٩ - وأود ختاماً أن أكرر الإعراب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة المتعاونين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، ومن بينهم قوة كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة على الأرض، على ما يتحلّون به من روح فريق استثنائية، وعلى تعاونهم الممتاز مع البعثة.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم
إلى الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون
في كوسوفو للفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧

١ - موجز

تواصل تحسُّن القدرات التقنية والتشغيلية لشرطة كوسوفو، وأصبحت تعمل بصورة أكثر
استقلالية دون الحاجة إلى المشورة وهي تحتاج أساساً إلى تزويدها بالدعم الاستراتيجي في مجالات مختارة،
كما يتضح ذلك من التحسينات التشغيلية المستمرة التي تعرضها شرطة كوسوفو من سنة لأخرى أثناء
الاحتفال السنوي بعيد فيدوفدان/القديس فيتوس والتي بلغت ذروتها أثناء الأداء المهني لهذا العام.

إلا أن المعاملة التفضيلية التي يحظى بها السجناء البارزون فيما يتعلق بتحديد ظروف احتجازهم
لا تزال تشكل مسألة تبعث على القلق.

وقد أحرزت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تقدماً في التحقيقات التي
تجريها في عدد من القضايا، وواصلت جهودها الرامية إلى إنجاز القضايا التي بلغت إجراءات المحاكمة
فيها مراحل متباينة.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١-٢ موجز تنفيذي

جرائم الحرب

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدِّمت ثلاث لوائح اتهام في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية
ضد متهم تم تسليمه من الجبل الأسود للاشتباه في ارتكابه جرائم حرب ضد السكان المدنيين.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أُرجمت إجراءات المحاكمة في قضية جرائم الحرب ضد المدعى عليه
في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية، بناء على طلب لحماية الشرعية من حكم صادر عن محكمة الاستئناف
أمر بإعادة المحاكمة. وفي ٢١ نيسان/أبريل، رفعت هيئة قضاة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة
ميتروفيتشا الابتدائية عن المدعى عليه حُكم الإقامة الجبرية وطلبت منه أن يزور مركز الشرطة في شمال
ميتروفيتشا مرتين في الأسبوع.

وفي ١٢ أيار/مايو، في قضية كليتشكا رفضت هيئة مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضيين من بعثة
الاتحاد الأوروبي في المحكمة العليا الطلب المقدم من المدعين العامين في بعثة الاتحاد الأوروبي لحماية
الشرعية على أساس أن الطلب غير مبرر، وهو ما يعني فعلياً تبرئة جميع الأشخاص المدانين في هذه
القضية المتعلقة بجرائم الحرب الدائرة الصيت.

وفي ٣ تموز/يوليه، وافقت هيئة في محكمة الاستئناف مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضيين تابعين
لبعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة العليا على طعن أحد المتهمين في قضية درنيتسا الأولى المتعلقة بجرائم
الحرب وأطلقت سراحه من الحبس الاحتياطي.

الجريمة المنظمة والفساد

في ٥ أيار/مايو، أصدرت هيئة قضاة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميترفيتشا الابتدائية حكماً ضد متهم في القضية المتعلقة بمحادثة إطلاق نار في حانة في شمال ميترفيتشا في سنة ٢٠١٥ التي تسببت في إصابة ثلاثة أشخاص بجروح. وتمت تبرئة المدعى عليه من تهمة التسبب في إصابات بدنية طفيفة وفي خطر عام، ولكنه أدين بتهمة امتلاك أسلحة دون ترخيص والتحكّم فيها وحيازتها. وحكمت الهيئة على المدعى عليه بالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ، وكانت العقوبة مشفوعة بفترة تحقق مدتها ثلاث سنوات.

وفي ١ حزيران/يونيه، أصدرت هيئة مؤلفة من قاضي محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية حكماً يمدد لفترة شهرين عقوبة الحبس الاحتياطي ضد المدعى عليه المتهم، في جملة أمور، بالضلوع في الجريمة المنظمة وبالقتل العمد مع ظروف مشدّدة. وفي ٩ حزيران/يونيه، أصدرت هيئة مؤلفة من قاضي محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف حكماً بالإفراج عن المدعى عليه شريطة دفع كفالة قدرها مليوناً يورو نقداً لحساب المحكمة أو على شكل رهن ملك عقاري تعادل قيمته الكفالة. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أطلق سراح المتهم بكفالة.

الجرائم الخطيرة الأخرى

في ٥ تموز/يوليه، قام حوالي ١٠٠ من ضباط شرطة كوسوفو إلى جانب ٣٥ ضابطاً من ضباط شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي بعملية تفتيش واعتقال في تحقيق جارٍ يتعلق بالقتل العمد مع ظروف مشدّدة لأحد ضباط بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وأحد ضباط شرطة كوسوفو، ومحاوله القتل العمد مع ظروف مشدّدة لضابطين آخرين من ضباط البعثة في عام ٢٠٠٤. وقد أُلقي القبض على أربعة أشخاص خلال تلك العملية.

بناء القدرات

في ٢٠ نيسان/أبريل، استضافت بعثة الاتحاد الأوروبي مؤتمراً اشتركت في تنظيمه مع مكتب الشرطة الأوروبي بهدف لتحديد الفرص المتاحة للتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالأسلحة. وحضر المؤتمر كبار المسؤولين في شرطة كوسوفو والمنظمات الدولية الأخرى. وكانت تلك أول حلقة دراسية على المستوى التنفيذي لجهاز الشرطة تُنظّم في كوسوفو بشأن صنع الأسلحة الصغيرة وحيازتها والاتجار بها بشكل غير قانوني.

وفي يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه، نظّمت بعثة الاتحاد الأوروبي مؤتمراً ودورة تدريبية لمدة يومين من أجل تعزيز قدرات ٣٧ من المدعين العامين في كوسوفو في مجالات مكافحة الفساد ومصادرة الأصول.

معهد الطب الشرعي

واصل خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي في معهد الطب الشرعي في كوسوفو العمل على التقليل من حجم التقارير المتراكمة المتعلقة بعمليات التشريح والفحوص السريرية. وقدموا الدعم والمساعدة أيضاً إلى المؤسسات المحلية فيما يتعلق بالتشريعات الثانوية المتصلة بقانون الطب الشرعي. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، اختتمت بعثة خبراء الطب الشرعي التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي تقييم

موقع في كيجيفاك في مجمع التعدين في رودنييتشا في صربيا، وقد استغرق هذا التقييم ١٤٠ يوما ولم يخلص إلى أية نتائج. وأكمل طبيبان محليان بنجاح دورة في الأنتروبولوجيا الجنائية متاحة على الإنترنت، نظمتها بعثة الاتحاد الأوروبي.

حقوق الملكية

تلقت الهيئة المعنية بالطعون الموجهة ضد وكالة الممتلكات في كوسوفو ٤ طعون جديدة وبتت في ٤٥ طعناً، في حين ما زال هناك ٢٨١ طعناً في انتظار قرار الهيئة.

وأصدرت الدائرة الخاصة المعنية بمسائل التخصصية بالمحكمة العليا أحكاماً بشأن ٤٠٢ قضية نظرت فيها هيئة قضائية ابتدائية وبتت في ٧٣ قضية نُظرت فيها هيئة قضائية على مستوى الاستئناف.

٢-٢ التعزيز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي رصد الجلسات في عدد من القضايا التي أحيلت إلى السلطات المحلية. وأجرت البعثة تقييماً لسجلات المحكمة بالاعتماد على القواعد والمعايير المطبقة. وأُجريت أيضاً مقابلات مع رؤساء مكاتب إدارة القضايا التابعة للمحاكم الابتدائية الست، وتمت زيارة المرافق. ويشكل اتساق إدارة القضايا شرطاً مسبقاً ليتسم نظام العدالة بالكفاءة والفعالية. واتضح أن أكثر المشاكل إلحاحاً هي نقص عدد الموظفين وضيق الحيز المخصص للأرشيف وعدم الامتثال للأنظمة والتوجيهات السارية. وفي حين أن عدم الامتثال كان ناتجاً في بعض الحالات عن عدم توفر الحد الأدنى من الظروف اللازمة للعمل (الموظفون والحيز المطلوب للمكاتب وللأرشيف وما إلى ذلك)، فإنه كان يعزى في حالات أخرى إلى تدني مستوى الوعي، مما أدى إلى عدم تنفيذ مختلف مكاتب إدارة القضايا للأنظمة المفصلة بالقدر الكافي.

ولا يزال اختيار القضاة ورؤساء المحاكم والمدعين العامين على أساس الجدارة يشكل تحدياً. وفي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل، كرر المجلس القضائي لكوسوفو الاختبار الكتابي لاختيار ٦١ قاضياً للعمل في المحاكم الابتدائية، وقد التزم هذه المرة بدقة بالقواعد والأنظمة. ونُظّم الاختبار فقط للمرشحين البالغ عددهم ٧٥ مرشحاً الذين اجتازوا مبدئياً اختبار التأهيل قبل أن يقرر المجلس القضائي لكوسوفو خفض الدرجة الدنيا لاجتياز الاختبار في منتصف عملية التعيين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وبسبب الانتقادات الشديدة الموجهة من المجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي، قرر المجلس العودة بعملية التعيين إلى مرحلة إجراء اختبار التأهيل. وفي أيار/مايو، أُجريت مقابلات مع ٧٨ مرشحاً، وفي ٦ حزيران/يونيه، نشر المجلس نتائج الامتحان. وحصل ٥٥ من المرشحين على عدد النقاط المطلوب، وينتظر ٥٤ منهم أن يعينهم رئيس كوسوفو (انسحب أحد المرشحين لأسباب صحية).

وفي ١٢ حزيران/يونيه، أعلنت المحكمة الدستورية أن قرار المجلس القضائي لكوسوفو المتعلق باختيار رئيس المحكمة العليا باطل عقب طعن أحد المرشحين الذين لم يتم اختيارهم في القرار، وأمرت المجلس بإجراء عملية تصويت جديدة تتواءم مع ما خلصت إليه. وتلبية لهذا الطلب، قامت اللجنة الشارعة التابعة للمجلس القضائي لكوسوفو بإدخال تعديلات على اللائحة المتعلقة باختيار رؤساء المحاكم. وتأييداً لفكرة أن اختيار أعلى المناصب القضائية ينبغي أن يقوم على مبادئ المساواة والجدارة والشفافية لضمان ثقة الرأي العام في الهيئة القضائية والادعاء العام، وُجّهت رسالتان مشتركتان من الممثلة الخاصة للاتحاد

الأوروبي في كوسوفو ورئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي، وسفيري الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى رئيس المجلس القضائي قبل صدور قرار المحكمة الدستورية وبعده. وفي هذا السياق، أوصت بعثة الاتحاد الأوروبي بإدراج تعديلات أكثر عمقا وإرجاء اعتماد أي تعديل إلى أن تُصدر المحكمة الدستورية حكما في قضية الاعتراض على اختيار رئيس محكمة الاستئناف التي لم يُجسّم فيها بعد. ووافق المجلس على إرجاء اتخاذ أي قرار آخر عملا بذلك.

ولا تزال المعاملة التفضيلية التي يحظى بها السجناء البارزون عند تحديد ظروف احتجاز مجموعة مختارة من المساجين تشكل مسألة تبعث على القلق. ويتضح ذلك من تعليق الأحكام لأسباب طبية والزيارات المتكررة إلى المستشفى إلى جانب خفض درجة خطورة المساجين من "شديدي الخطورة" إلى "متوسطي الخطورة"، مما يؤدي إلى عدم اتخاذ تدابير أمنية إضافية وهي مسألة تتعارض مع المشورة الصريحة التي قدمتها بعثة الاتحاد الأوروبي.

وفي ١٦ أيار/مايو، مددت وزيرة العدل، لأسباب صحية، تعليق عقوبة سجين بارز حُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة بسبب ارتكاب جرائم حرب، وذلك حتى دخول التعديلات على القانون الجديد المتعلقة بتنفيذ العقوبات الجنائية حيز النفاذ في ٢٦ أيار/مايو. ولكن ذلك السجن لم يعد إلى السجن. وعقدت البعثة عدة اجتماعات مع دائرة إصلاحات كوسوفو، من بينها اجتماع مع رئيس محكمة ميتروفيتشا الابتدائية - وهي المحكمة المختصة بهذه المسألة وفقا للقانون الجديد المتعلقة بتنفيذ العقوبات الجنائية - لحث الدائرة المذكورة على اتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أصدرت الدائرة مذكرة توقيف ضد هذا السجن سمحت بإعادته إلى سجن دوبرافا في اليوم نفسه. وفي ٣ تموز/يوليه، وبناء على دعوة من رئيس المحكمة الابتدائية في فوشتري/فوتشيتزن، وهي التي تحل الآن محل محكمة ميتروفيتشا الابتدائية، بدأت البعثة في رصد جلسات المحكمة في إطار هذه القضية.

وتتقدم باطراد، وبدعم من مشروع تمّوله بعثة الاتحاد الأوروبي، مساعي إنشاء مركز لتقييم دائرة إصلاحات كوسوفو، يكون مسؤولا عن تصنيف المساجين وعن التخطيط لعقوباتهم بشكل سليم. وفي شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، تم تنظيم دورات تدريبية تركز على مفاهيم التقييم العام وتقييم المخاطر، تضمنت رحلات دراسية لفائدة موظفي التقييم وكبار المسؤولين الإداريين في دائرة إصلاحات كوسوفو، إلى مراكز تقييم في فنلندا والسويد. غير أن عدم وجود برامج لإعادة التأهيل لا يزال يطرح تحديات أمام التخطيط للعقوبات وتنفيذها بشكل سليم.

وفي ١٣ حزيران/يونيه، اختارت اللجنة المكلفة باختيار المدير العام الجديد لدائرة إصلاحات كوسوفو أربعة مرشحين لإجراء مقابلات معهم. وأجريت المقابلات في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، ولكنها أسفرت عن عملية تفتقر إلى الشفافية لأن عددا أقل من ثلاثة مرشحين حضر المقابلات. ولكن لاحقا، أُجريت مقابلة مع مرشح ثالث سبق أن أعلن أنه لن يشارك. ولم يجتز أي من المرشحين المستوى اللازم للاختيار، وفي ٣ تموز/يوليه، ألغت وزارة العدل رسميا هذه العملية. وتشعر بعثة الاتحاد الأوروبي بالقلق بشدة من عملية الاختيار. وهي توصي بإلحاح باستعراض معايير الاختيار قبل إعادة الإعلان عن الوظيفة الشاغرة بسبب شواغل تتعلق بالمؤهلات المطلوبة.

وفي ١٩ نيسان/أبريل، دشنت سلطات كوسوفو استراتيجية وخطة عمل بشأن الحماية من العنف الأسري للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وقد ساهمت البعثة في عملية صياغتهما. وفي الاحتفال

المعقود بهذه المناسبة، عرضت وزيرة العدل الاستراتيجية وأعلنت عن تعيين منسق وطني جديد معني بمكافحة العنف الأسري. وهذه خطوة هامة لمكافحة العنف الأسري والجنساني.

وفي شهر أيار/مايو، أنهت البعثة تقييمها لخطوة استراتيجية لتطوير شرطة كوسوفو تغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وأطلعت البعثة المدير العام لشرطة كوسوفو على الخطة، التي سيستخدمها هذا المسؤول لتحفيز مزيد من التحسينات في المجالات الملائمة. وقامت البعثة بتحليل الخطط السنوية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ للمديرية الإقليمية للشرطة من أجل ضمان نوعيتها وامتثالها للخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة والخطط السنوية لشرطة كوسوفو المعدة على المستوى المركزي لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وفي حين تمثل خطط الشرطة المعدة على المستوى المركزي أدوات مناسبة لتحسين العمل الشرطي، فإن تقييماً للخطط السنوية للمديرية الإقليمية للشرطة كشف أن تنفيذها على المستوى الإقليمي كثيراً ما يكون غير كاف ويفتقر إلى العمق وإلى نهج قياسي موحد.

ورداً على الهجمات المتكررة والحوادث التي يُتَمنَل أن تكون قد وقعت بدوافع عرقية في شمال ميتروفيتشا منذ بداية العام، قدّمت بعثة الاتحاد الأوروبي إرشادات إلى المديرية الإقليمية لشرطة كوسوفو في الشمال بشأن التحقيقات الجارية كما أسدت لها المشورة بشأن خيارات التحقيق الاستباقية والأنشطة الوقائية. ويسرت البعثة أيضاً التنسيق والتعاون العمليتين بين شرطة كوسوفو في شمال وجنوب ميتروفيتشا. ولاحظت البعثة من الجانبين اهتماماً حقيقياً بالعمل معا بفعالية.

وبالتعاون مع شرطة كوسوفو، التي قامت باعتبارها أول طرف أمني مستجيب، بنشر حوالي ٦٠٠٠ فرد يوم إجراء الانتخابات البرلمانية في ١١ حزيران/يونيه، اضطلعت كل من بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو بدورهما باعتبارهما الطرف الأمني المستجيب الثاني والثالث على التوالي. وبناء على طلب من شرطة كوسوفو إلى بعثة الاتحاد الأوروبي بضمناً أن يكون وجودها بارزاً للعيان والقيام بدور الطرف الأمني المستجيب الثاني في لیبوسافيتش/ليبوسافيك عند الضرورة، نشرت البعثة فصيلاً تابعاً لوحدة الشرطة المشكلة في تلك المنطقة بينما ظل فصيلاً إضافياً في حالة تأهب في قاعدة اللوجستيات في ميتروفيتشا. وفي إطار الانتخابات، وقّرت البعثة الدعم الأمني، بما في ذلك الحماية اللصيقة في الشمال، والتوعية بالحالة الأمنية؛ والدعم اللوجستي والإداري إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات. وقدمت بعثة مراقبة الانتخابات أيضاً الدعم اللوجستي مثل المعدات والمركبات، وقامت بتوعية موظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدين إلى الشمال بالحالة السائدة بشكل محدود.

وقدمت البعثة المشورة إلى سلطات كوسوفو على المستوى الاستراتيجي بشأن المسائل المتعلقة بحفظ الأمن قبل يوم الانتخابات وأثناءه وبعده. وخلال مرحلة ما قبل الانتخابات، كثّفت البعثة رصدتها لشرطة كوسوفو وتوجيهاتها ومشورتها المقدّمة لها، وعقدت اجتماعات يومية مع أفرقة قيادة المراكز في مركزي شرطة غراكانيتشا/غراكانيتشي وليبوسافيتش/ليبوسافيك، وقيمت الحالة الأمنية والحوادث المحتمل وقوعها في إطار الانتخابات. وإضافة إلى ذلك، شاركت البعثة في تقييم أولي للحوادث المتصلة بالانتخابات البالغ عددها ٣٣ حادثة التي سجلتها شرطة كوسوفو وأجرت أنشطة رصد وتوجيه وإسداء للمشورة بشأن ٢١ من هذه الحوادث.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه، تجمّع ١٥٠٠ مشارك من بينهم سياسيون صرب في دير غراكانيتشا/غراكانيتشي وقرب موقع النصب التذكري لغازيمستان حيث تدور الاحتفالات السنوية بعيد

فيدوفدان/القديس فيتوس. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي المشورة إلى شرطة كوسوفو أثناء وضع خططها العملية وأثناء تنفيذها، وقيمت أداء الشرطة الذي وصفته بأنه محكم التخطيط وتتوفر فيه مقومات المهنية. ودار الاحتفال دون وقوع أي حوادث أمنية. وبعد الاشتباكات والحوادث الأمنية التي وقعت أثناء الاحتفالات بعيد فيدوفدان/القديس فيتوس في عام ٢٠١٢، حسنت شرطة كوسوفو عملياتها باستمرار من سنة إلى أخرى وبلغ أداؤها المهني ذروته في عام ٢٠١٧.

وفي إطار متابعة الزيارة الدراسية التي قام بها وفد رفيع المستوى من كوسوفو إلى المملكة المتحدة في شهر آذار/مارس، نظمتها بعثة الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع مكتب للاتصالات الدولية تابع للجماهير في المملكة المتحدة ومع وزارة خارجية الولايات المتحدة، أنشأت سلطات كوسوفو فريقاً عاملاً لاستعراض عمل المركز الوطني لإدارة الحدود. ويتمثل هدف المركز في تزويد كوسوفو بالقدرة التقنية اللازمة لجمع المعلومات وتحليلها ونشرها وفي مساعدة وكالات مراقبة الحدود على مكافحة الفساد والجريمة المنظمة والعبارة للحدود.

وقد اكتمل الاستعراض السنوي للخطة المتكاملة لإدارة الحدود وأعدت صيغتها النهائية في شهر حزيران/يونيه أثناء حلقة عمل عقدت في تيرانا بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك قبل عرضها على المجلس التنفيذي للإدارة المتكاملة للحدود للموافقة عليه. وقدمت البعثة، بوصفها عضواً رسمياً في الفريق العامل المكلف بتحديث الخطة، تعليقات على آخر صياغة للخطة.

وعقب القرارات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ اتفاق حرية التنقل لعام ٢٠١١، قامت وزارة الداخلية في كوسوفو، بالتشاور مع وزيرة الحوار، بصياغة أمرين إداريين: يتعلق الأول بتمديد صلاحية أرقام اللوحات المعدنية للسيارات التي تحمل حرفي "KS"، أما الثاني فيتعلق بالوثائق المحددة والأدلة اللازمة التي يحتاجها المواطنون لإثبات هويتهم. وقد عُرض كلاهما على وزير الداخلية وهما حالياً في انتظار توقيعه عليهما.

وفي ٢١ نيسان/أبريل، قُطعت خطوة كبرى إلى الأمام عندما قررت وزارة الداخلية في كوسوفو، عملاً بتوصيات بعثة الاتحاد الأوروبي، السماح لما مجموعه ٢٣٩ ١ مركبة ظلت تحمل لوحات تسجيل مؤقتة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بالتسجيل باستخدام لوحات معدنية تحمل الحروف "RKS" أو "KS" صادرة عن سلطات كوسوفو دون أن يضطر ملاك المركبات إلى دفع رسوم جمركية.

وأحرز بعض التقدم أيضاً فيما يتعلق بتنفيذ نظام الملصقات الذي تم الاتفاق عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لتغطية اختصاري "RKS" و "SRB" والشعار الذي يظهر على تلك اللوحات المعدنية بملصقات بيضاء. ومع ذلك، لا تزال هناك تأخيرات بسبب الإجراءات المطوّلة التي استغرقتها طلب العطاءات من موردي الملصقات.

٣ - مسائل رئيسية أخرى

ليس هناك ما هو جدير بالذكر.

الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص

الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص

بعد إحالة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للدوائر المتخصصة إلى الدائرة المتخصصة بالمحكمة الدستورية في ٢٧ آذار/مارس ، أصدرت الدائرة المتخصصة حكمها الأول في ٢٦ نيسان/أبريل وبعد ذلك، وبعد أن نَقَّحت الهيئة العامة للقضاة بعض البنود، صدر حكم نهائي في ٢٨ حزيران/يونيه ، خلُص بالإجماع، إلى أن القواعد المنقحة لا تتعارض مع الفصل الثاني من الدستور المتعلق بالحقوق والحريات الأساسية. وسلطت رئيسة الدوائر المتخصصة الضوء على أن قرار الدائرة المتخصصة بالمحكمة الدستورية يضمن أن تحترم القواعدُ أسمى معايير حقوق الإنسان وأن تكفل وجود نظام قوي يحمي الأفراد الذين قد يتعرضون للخطر بسبب مشاركتهم في الدعاوى المرفوعة أمام الدوائر المتخصصة. وفي ٥ تموز/يوليه، دخلت القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات حيز النفاذ. وأصبحت الدوائر المتخصصة الآن قادرة تماما على أداء مهامها القضائية ولا توجد أي عوائق قانونية تحول دون تلقيها أي ملف أو لوائح اتهام.

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

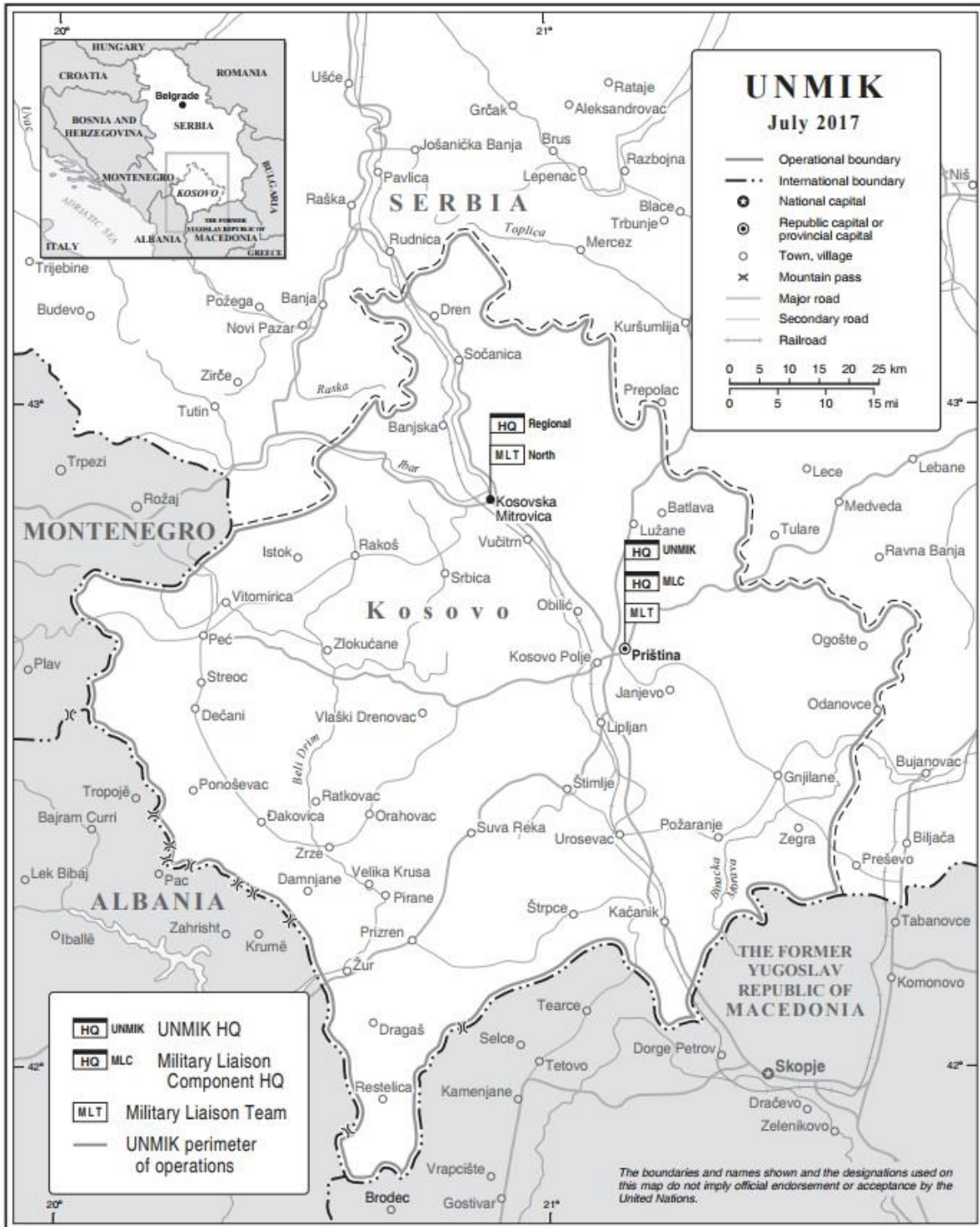
(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧)

البلد	العدد
النمسا	١
بلغاريا	١
فنلندا	١
ألمانيا	١
هنغاريا	٢
الاتحاد الروسي	١
تركيا	١
المجموع	٨

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧)

البلد	العدد
تشيكيا	٢
بولندا	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
تركيا	١
أوكرانيا	٢
المجموع	٨



Map No. 4133 Rev. 71 UNITED NATIONS
July 2017

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)